٣ ــ **عقد معاهدة صلح** : تتوصل الاطراف بعد ايقاف العمليات العسكرية الى عقد معاهدة صلح وتتضمن هذه المعاهدة شروط تنفيذها .

٤ ــ **الوساطة الدولية** : وهي الحالة التي تستطيع فيها أطراف ثالثة أو الامم المتحدة ومجلس الامن القيام بعمل دولي جماعي بموجب المادتين ٣٩ و ٥١ من ميثاق الامم المتحدة(٦) .

يعتبر (ماكنير) معاهدة الصلح الشكل القانوني الافضل لانهاء حالة الحرب . أما الوساطة الدولية فيعتبرها (ستون) وسيلة حديثة وما زالت تحت التجربة . فالمحاولات التي قامت بها الامم المتحدة في الكونغو وقبرص وفلسطين ما زالت بحاجة الى الكثير من الدراسة للحكم على مدى نجاحها بحيث يمكن اعتبار معاهدة الصلح سواء تمت عن طريق الاطراف مباشرة أو عن طريق الوساطة الدولية هي الوسيلة الوحيدة للتوصل الى انهاء حالة الحرب بسبب الطبيعة السياسية والاعتبارات الاستراتيجية الدولية التي تحيط بالنزاعات المسلحة في عالم اليوم .

معاهدة الصلح

لما كانت معاهدة الصلح تعتبر حلا نهائيا للنزاع ونهاية للحرب بين الطرفين المتنازعين ، فان من أهم ما تتضمنه اية معاهدة هو الاتفاق على الحدود الجديدة للطرفين ، ويسبق تحديد خطوط هذه الحدود سلسلة من الاتفاقيات تتضمن مناطق منزوعة من السلاح ونقاط مراقبة ولجان مراقبة وتنفيذ حيادية ، ويشير (أوبنهايم) الى امكانية احتفاظ طرف من الاطراف ببعض المناطق المحتلة تحت سيطرته ريثما يتم توقيع معاهدة الصلح ، وذلك لاستعمال هذه المناطق للضغط على الطرف الآخر واجباره على قبول شروط العدو . كما يمكن الاحتفاظ بهذه المناطق كضمانة لتنفيذ المعاهدة(٧) . ويعتقد (ستون) ان الطرف الذي يتمتع بمواقع عسكرية أفضل عند توقيع الهدنة يمكنه أن يضع شروطا لمصلحته تكون بمثابة استسلام بالنسبة للطرف الآخر ، ولكنه يعارض هذه الوسيلة باعتبار الاستسلام يشترط تحطيم المؤسسة العسكرية والاقتصادية للطرف الآخر ، وهذا ما لا يمكن حدوثه في عالم اليوم حيث يعتبر حدوثه بموجب القانون الدولي المتطور جريمة حرب لن يسمح المجتمع الدولي بها ، فاذا نشأ عن أي نزاع حديث ضم او احتلال فهو مؤقت ويجب ان ينتهي مع نهاية حالة الحرب أي مع توقيع معاهدة الصلح . ولهذا فان (ستون) يعتبر المعاهدة وثيقة معقدة تتطرق الى كل المشاكل الدقيقة التي تؤثر على ماضي ومستقبل العلاقة بين الاطراف ، وتضم بجانب المواد الخاصة مواد عامة مثل وقف القتال والامتناع عن العمليات العدوانية والانسحاب من المناطق المحتلة واعادة الاملاك والتعويض ومنح الضمانات المتبادلة للحدود الجديدة التي يوافق عليها الاطراف(٨) . ويمكن لمعاهدات الصلح أن تكون مفروضة اذا كان هنالك طرف منتصر انتصارا مطلقا وهي حالة نادرة الوقوع في العصر الحديث ، أو أن تكون تفاوضية يصل اليها الاطراف عن طريق المفاوضات المباشرة أو عن طريق الوساطة الدولية للامم المتحدة ومجلس الامن والاطراف الثالثة .

وتظل مسألة الحدود هي عقدة كل معاهدة صلح ، خاصة اذا كانت أسباب الحرب اقليمية وحاصلة بسبب نزاع حول السيادة على اقليم ، فمن خلال معاهدة الصلح يمكن التوصل الى انهاء الحرب على أساس اقليمي لم يكن قائما قبل الحرب .

انهاء حالة الحرب والقضية الفلسطينية

موضوع السيادة على فلسطين : يقول ماليسون انه لغاية الآن أثبتت عملية تطبيق القانون الدولي وقواعد الاتفاقيات الدولية على النزاع العربي ــ الاسرائيلي فشلها .